وزارة الصناعة والتجارة والتموين
المملكة الأردنية الهاشمية

الخطة الاستراتيجية

2025-2023

المحتويات

كلمة معالي الوزير	3
عن الوزارة	5
الهيكل التنظيمي للوزارة	6
مفاهيم التميز التي تتبناها الوزارة	7
مخطط سير اعداد الخطة الاستراتيجية	8
ابرزنتائج تحليل البيئة الداخلية والخارجية SWOT	9
القضايا الاستراتيجية التي تتبناها الوزارة	11
مخطط استراتيجية وزارة الصناعة والتجارة والتموين	12
خارطة تقاطع الأهداف الوطنية والاستراتيجية	13
المؤشرات الاستراتيجية والمستهدفات 2023-2025	14

كلمة معالي الوزير

حينما صاغت وزارة الصناعة والتجارة والتموين رؤيتَها المتمثلة في " الريادة والتنافسية في تنمية الاقتصاد الوطني المستدام" فإنها انطلقت من رؤى جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين حفظه الله وسعيه الدائم للنهوض بالاقتصاد الوطني من خلال شراكة حقيقية بين مؤسسات الدولة ومختلف أطياف القطاع الخاص تنعكس إيجاباً على سُبل معيشة المواطن على نحو مستدام. وقد مثَّل هذا المنطلق توجهاً استراتيجياً لعمل الوزارة مَكَّنها من تطوير التشريعات والسياسات الاقتصادية في سبيل جعل البيئة الاستثمارية وبيئة الأعمال أكثر تنافسية محلياً و إقليمياً ودولياً وتعظيم الاستفادة من الفرص التجارية والاستثمارية في أنحاء العالم.

وخلال الفترة 2020-2022 عملت الوزارة ضمن هذا التوجيه الاستراتيجي على تعزيز مساهمة القطاعين الصناعي والتجاري في نمو الاقتصاد الوطني والناتج المحلي الإجمالي وضمان توفر عناصر الأمن الغذائي وحماية المستهلك في ظل أوضاع عالمية أقل ما توصف به بأنها غير مواتية تمثلت في التبعات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 وارتفاع الأسعار العالمي والقيود على حركة التجارة الدولية.

فقد قامت الوزارة بدور رئيسي في الجهود الحكومية لمواجهة تداعيات الجائحة على الاقتصاد الأردني والمواطنين من خلال اتخاذ ومتابعة تنفيذ القرارات التي كفلت استمرار سلاسل التزويد في إمداد السوق الأردني بالسلع والمنتجات الضرورية سواء للاستهلاك المنزلي أو كمدخلات للإنتاج الصناعي والزراعي والخدمات. وقد حققت هذه الجهود نجاحاً باهراً بحيث لم يلمس المواطن اختلافاً يُذكر عما كان عليه الحال قبل الجائحة.

ووظفت الوزارة لتلك الغاية شراكتها الاستراتيجية مع القطاع الخاص. كذلك ساهمت الوزارة -ولا تزال-في تسريع جهود التعافي الاقتصادي والاجتماعي من آثار الجائحة، فأخذت تعمل من خلال الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف مع الدول الشقيقة والصديقة على تحسين انسياب المنتجات الأردنية إلى الأسواق العالمية واجتذاب الاستثمارات الخارجية إلى المملكة لإقامة مشروعات ذات قيمة مضافة في سبيل جعل الأردن مركزاً اقتصادياً إقليمياً.

وكما انطلقت الوزارة في جهودها هذه من رؤية ملكية سامية ونفذتها من خلال عمل تشاركي مع المؤسسات الرسمية ذات العلاقة ومع هيئات القطاع الخاص فإنها قد اعتمدت أيضاً على كوادر مؤهلة من الموظفين كرسوا وقتهم ومهاراتهم وخبراتهم لخدمة المواطنين والقطاعين الصناعي والتجاري مُبْدين أعلى مستويات المسؤولية في تأدية مهامهم في هذه الفترة الدقيقة.

ولا يسعني هنا إلا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من ساهم في تحقيق هذه الإنجازات، وأخص بالذكر القطاع الخاص الشريك الرئيس في عملية التنمية الاقتصادية، كما أشكر زملائي موظفي الوزارة المخلصين أينما كانت مواقعهم وعلى اختلاف مستوياتهم الوظيفية.

والله ولي التوفيق،،،

وزير الصناعة والتجارة والتموين

يوسف محمود الشمالي

عن الوزارة

أنشأت أول وزارة مستقلة للصناعة والتجارة في عهد صاحب الجلالة المغفورله- بإذن الله- الملك طلال بن عبد الله طيب الله ثراه بتاريخ 30/1/1952،

وتعمل الوزارة بموجب قانون الصناعة والتجارة رقم (18) لسنة 1998 وتعديلاته، ونظام التنظيم الاداري لوزارة الصناعة والتجارة والتموين رقم 29 لعام 2016 وتعديلاته، الى جانب مجموعة من التشـريعات التي تنظم عمل الوزارة حسـب محاور عملها مثل: قانون حماية الانتاج الوطني رقم 21 لسـنة 2004 وقانون المنافسة رقم 33 لسنة 2004 وتعديلاته وقانون حماية المستهلك رقم 7 لسنة 2017 وغيرها.

كما يناط بالوزارة مجموعة من المهام الرئيسية حسب محاور عمل الوزارة، وهي:

- محور بيئة الاعمال: المساهمة بتطوير التشريعات الناظمة للاستثمار، تبسيط الإجراءات، أتمتة الخدمات، تعزيز الابداع والابتكار.
- محور التموين والتجارة الداخلية: تأمين مخزون استراتيجي من القمح والشعير، ضبط الأسواق وحماية المستهلك، تنظيم التجارة الالكترونية تشريعياً وتنفيذياً، وتعزيز الشراكة مع القطاع التجاري.
- محور الصناعة: تنمية القطاعات الصناعات وتعزيز تنافسيتها داخلياً وخارجياً، تعزيز الشراكة مع القطاع الإنتاجي الصناعي، التركيز على الصناعات عالية القيمة، تعزيز الاستدامة لدى القطاعات الصناعية وتقديم الدعم لهذه الغاية.
- محور التجارة الخارجية: دعم صادرات القطاعات الصناعية والخدمية، عقد اتفاقيات تجارة حرة، فتح أسواق جديدة غير تقليدية.

وللوزارة مديريات في (11) محافظة موزعة في جميع أنحاء المملكة بالإضـافة الى (53) مركز لتوزيع الأعلاف، وتوظف قوة عاملة قوامها حوالي (871) موظف وموظفة.

ويتبع الوزارة دائرة مراقبة الشركات ومجموعة من المؤسسات التي يرأس مجالس ادارتها وزير الصناعة والتجارة والتموين وهي: ، مؤسسة المواصفات والمقاييس ، المؤسسة المدنية ، المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية.

الهيكل التنظيمي للوزارة ...

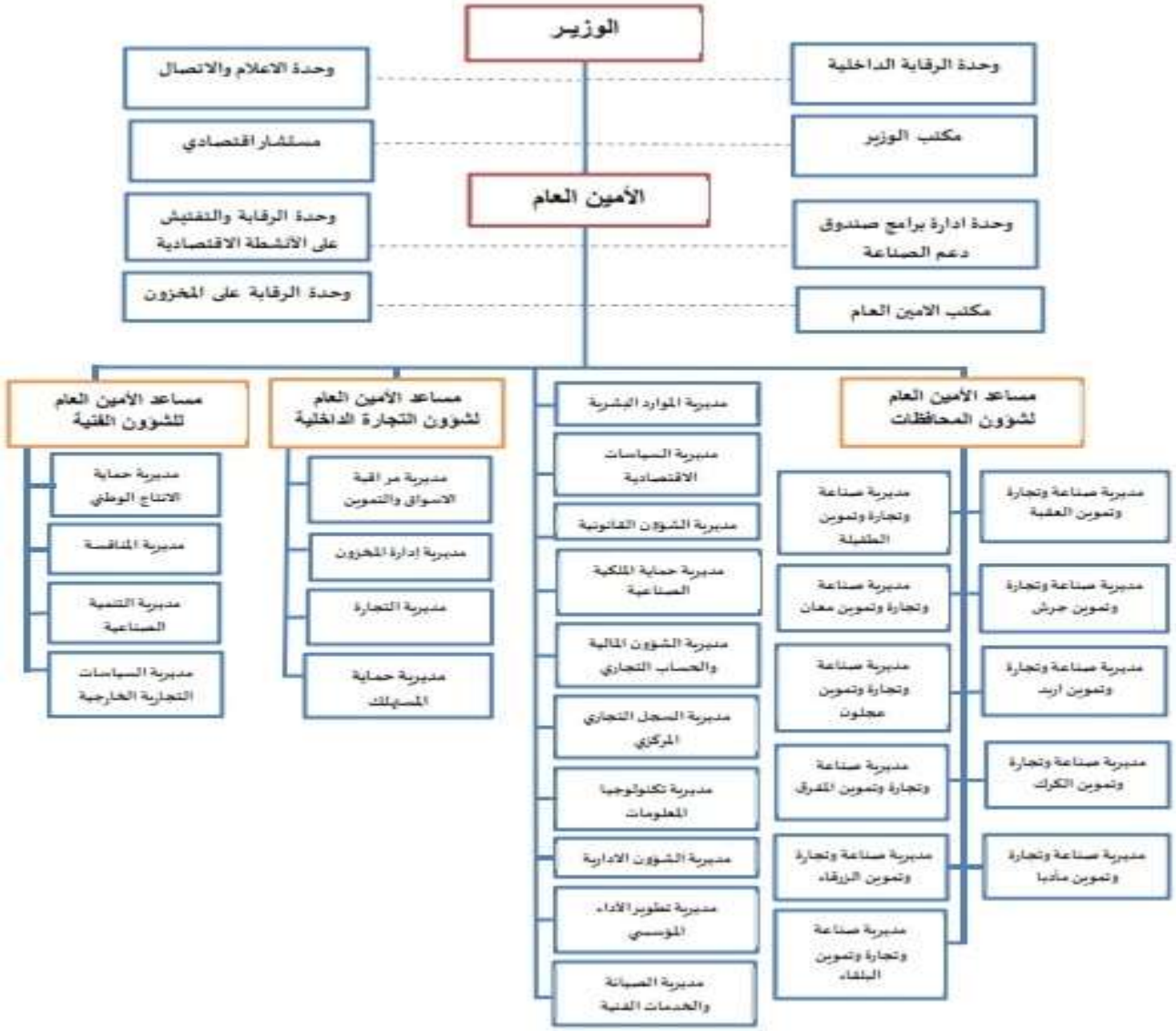

مفاهيم التميز التي تتبناها الوزارة

- ترشيد الانفاق والاستهلاك الأمثل للموارد
- دعم السياسات الحكومية في مجال الاقتصاد الدائري
- تمكين المرأة اقتصادياً

- الالتزام بالقيم الجوهرية للوزارة
- التحول الالكتروني وأتمتة الخدمات
- قياس رضى وتحديد احتياجات متلقي الخدمة والشركاء الاستراتيجيين
- وضع الخطط التحسينية وتنفيذها وتقييمها بشكل دوري.

- تطوير شراكة فاعلة مع أصحاب المصلحة واشراكهم في وضع السياسات والاستراتيجيات.
- اطلاق جوائز التميز الداخلية

- تحديد حزمة من النتائج الرئيسية ومتابعة تقييمها دورياً واتخاذ إجراءات تحسينية
- ربط الخطة الاستراتيجية بإدارة المخاطر

- اعتماد اطار مؤسسي للإبداع والابتكار
- ربط مخرجات الابتكار بتطوير الإجراءات والعمليات

- ربط الأهداف الاستراتيجية بالأهداف القطاعية والوطنية.
- موائمة الخطة الاستراتيجية مع رؤية التحديث الاقتصادي ورؤية تحديث القطاع العام.

- تبني منهجيات فاعلة في تحليل العوامل الخارجية مثل بيستيل و بورتر والعوامل الداخلية مثل ماكينزي.
- الاستجابة للتحديات العالمية والسياسات الدولية.

- مرونة في اعداد وتعديل الخطط والعمليات حسب الأوضاع المختلفة
- إدارة مشاريع فاعلة.
- تعديل الاطار التنظيمي المؤسسي بما ينسجم مع المتغيرات.

مخطط سير مشروع اعداد الاستراتيجية

- موائمة البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي 2023-2025 مع محاور واهداف الخطة الاستراتيجية 2023-2025 ووضع مشاريع استراتيجية من خلال السياسات القطاعية للوزارة، (الصناعية والتجارية) ومشاريع تطوير البنى التحتية ورفع كفاءة الخدمات وتطويرها .
- اتباع نهج استشرافي في التخطيط، وتحليل ارتباطها بالبيئة المحيطة داخلياً وخارجياً وذلك باستخدام منهج علمي عالمي، والذي من خلاله تم تحديد عدد من القضايا الاستراتيجية التي تم ترتيبها حسب الأولويات.
- وضع اهداف استراتيجية طويلة المدى منبثقة عن الأهداف الوطنية للحكومة الأردنية، وتعكس المبادرات والبرامج المدرجة ضمن البرامج التنفيذية للرؤى الحكومية.
- الاشراك الفعال والتشاور مع أصحاب المصلحة من الشركاء الاستراتيجيين والموردين ومتلقي الخدمة وغيرهم في اعداد الاستراتيجية، والتعرف على تطلعاتهم واحتياجاتهم.
- اشراك كافة الموظفين من كافة الفئات الوظيفية وفي كافة المواقع في تحليل البيئة الداخلية والخارجية للخروج بأبرز نقاط القوة والضعف وأبرز الفرص والتحديات.
- تشكيل لجنة لإعداد الاستراتيجية ودراسة كافة تقارير الأداء والدراسات وعكسها على الاستراتيجية.

أبرز نتائج التحليل الرباعي للوزارة SWOT ANALYSIS

الفرص

- وجود عدد من المبادرات لتعزيز التكامل الإقليمي في مجالات التكامل الصناعي والامن الغذائي.
- وجود عدد من الاتفاقيات التجارية لتعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول العالم.
- إعتماد عدد من برامج الدعم الفني والمالي للقطاعات الاقتصادية.
- إطلاق رؤية تحديث القطاع العام.
- اعداد الاستراتيجية الوطنية للتصدير
- اعداد استراتيجية خاصة بالتجارة الالكترونية.
- إقرار نظام صندوق دعم وتطوير الصناعة.
- إقرار قانون البيئة الاستثمارية.
- انسجام التشريعات الناظمة لعمل الوزارة مع التشريعات الأخرى الخارجية ذات العلاقة.
- اطلاق رؤية التحديث الاقتصادي.
- اعتماد الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الاردن 2020-2025 وسياسة ادماج النوع الاجتماعي.
- اعداد مسودة الاستراتيجية الأردنية للذكاء الاصطناعي والخطة التنفيذية لها 2023-2027
- دعم منظمة الWIPO لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار.
- التوجه الحكومي لدعم الاقتصاد الدائري.
- التوجه الحكومي لدعم المنتجين المحليين للسلع الاساسية والقمح والشعير والصناعات الغذائية
- تحسن مرتبة الأردن في مؤشر بيئة الاعمال
- دعم الجهات المانحة لبرامج بناء قدرات موظفي الوزارة.

التحديات

- تذبذب أسعار النفط عالمياً.
- تذبذب أسعار المواد الأساسية مثل القمح والشعير عالمياً.
- عدم الاستقرار السياسي والأمني في بعض دول الجوار.
- التركز السلعي والجغرافي للسلع المصدرة في اطار الاتفاقيات التجارية.
- ضعف الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة.
- ارتفاع تكاليف الإنتاج على القطاع الصناعي ومحدودية المواد الأولية للإنتاج في السوق المحلية.
- زيادة عدد السكان وارتباطها بزيادة استهلاك المخزون الاستراتيجي والسلع الأساسية.
- الحاجة لتأمين عمالة ماهرة للقطاعات الإنتاجية.
- عدم إقرار التوقيع الالكتروني.
- تعطل سلاسل التوريد خلال الازمات و أثره على تكاليف الشحن.
- تأمين سعات تخزينية للمواد الأساسية.
- ضعف في البحث والتطوير الخاص بالقطاع الصناعي.
- نقص في البيانات والمعلومات المتوفرة الخاصة بالقطاع الصناعي والتجاري وضعف جودتها.
- ارتباط التعيينات بتعليمات ديوان الخدمة المدنية.

القوة

- انسجام الهياكل التنظيمية لمديريات الوزارة مع التشريعات الناظمة لعمل المديريات والتشريعات الحكومية ذات العلاقة.
- تفويض الصلاحيات في الوزارة وفق آلية وتعليمات محددة وبما يتوائم مع التشريعات الناظمة والهياكل التنظيمية.
- وجود اطار مؤسسي لتنظيم العلاقة بين القطاع العام والخاص.
- ارتفاع نسبة رضا الشركاء الخارجيين خلال العام 2021 لتصبح 80.3% مقارنة مع 75% للعام 2020.
- حصول الوزارة على جائزة الملك عبد الله للتميز الحكومي والشفافية لعدة دورات آخرها دورة 2016 -2017 والتحسن في مرتبة الوزارة في جائزة التحول الالكتروني لسنة 2021.
- تطبيق الوزارة الممارسات الإدارية الفضلى في إدارة الجودة والعمليات من خلال تطبيق المواصفة ISO9001.
- أتمتة معظم أنظمة الوزارة بنسبة 90% ضمن مشروع شامل مدرج في الخطة التنفيذية للوزارة 2022..
- تطبيق أنظمة إدارية قوية لإدارة العمليات مثل نظام إدارة الموارد البشرية و النظام المالي ونظام المشتريات الحكومي.
- انسجام القيم الجوهرية مع التوجهات الاستراتيجية المستقبلية للدولة مثل "الشفافية والنزاهة" و"الابداع والابتكار".
- مشاركة الإدارة العليا والوسطى وأصحاب المصلحة في صناعة القرار من خلال فرق العمل واللجان المشتركة.
- تدني نسب التسرب الوظيفي الناتج عن استقالات الموظفين.
- ارتفاع نسب تولي المرأة للمناصب القيادية والاشرافية داخل الوزارة وتمكينها.
- توفر السعات التخزينية الكافية للمخزون الاستراتيجي من الحبوب.

الضعف

- ضعف استجابة الشركاء في تنفيذ المهام والمشاريع المشتركة وكل ما يتعلق بعمل الوزارة.
- عدم كفاية المخصصات المرصودة لتنفيذ البرامج والخطط.
- محدودية الموارد المالية المخصصة لتطوير البنية التحتية والخدمات اللوجستية والتدريب.
- محدودية الموارد المالية المخصصة كحوافز للموظفين لتعزيز ثقافة الابداع والابتكار.
- نقص حاد في عدد الموظفين نتيجة التقاعدات.

القضايا الاستراتيجية التي تتبناها وزارة الصناعة والتجارة والتموين

تنافسية القطاعات الصناعية والتجارية

المخزون الاستراتيجي والسلع الاساسية

حقوق المستهلك

بيئة الاعمال والتحول الالكتروني والرقمنة

التجارة الالكترونية

الاستدامة (التمكين الاقتصادي للمرأة ، الاقتصاد الدائري)

مخطط استراتيجية وزارة الصناعة والتجارة والتموين 2023-2025

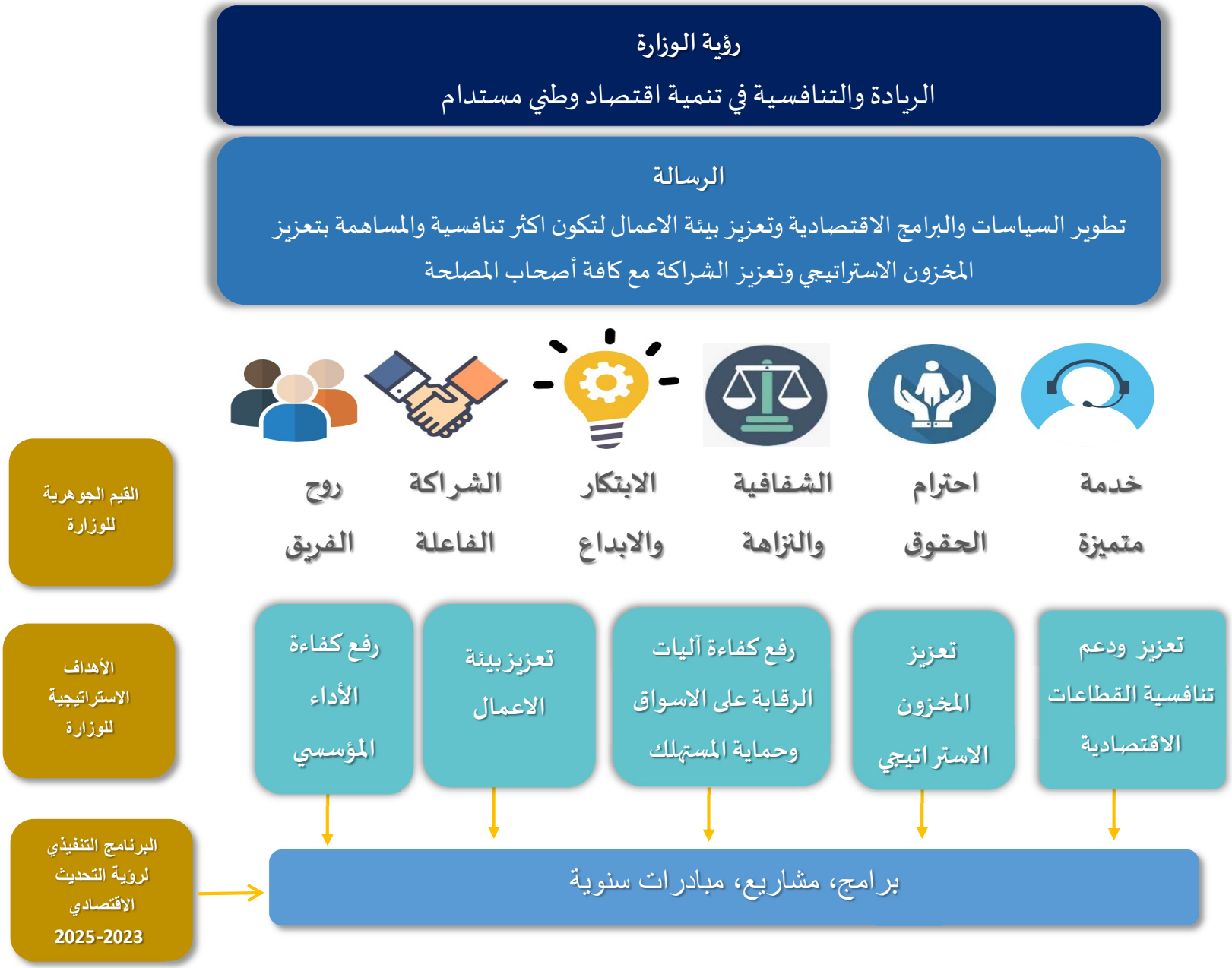

خارطة تقاطع الاهداف الاستراتيجية مع رؤية التحديث الاقتصادي

ورؤية تحديث القطاع العام

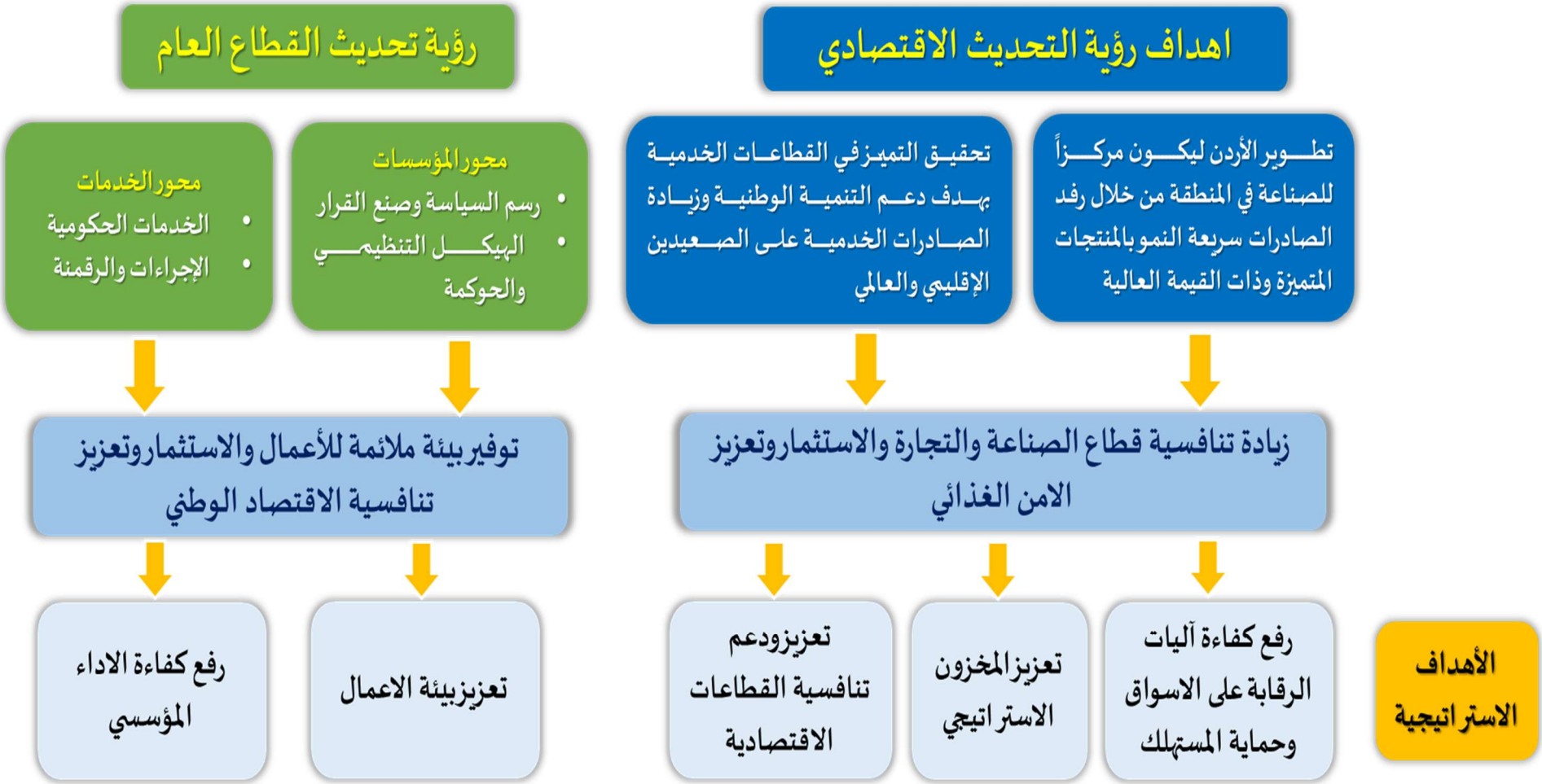

المؤشرات الاستراتيجية والمستهدفات 2023-2025

الهدف الاستراتيجي	المسؤولية	الشركاء	مؤشرات الأداء الاستراتيجية	سنة الأساس	القيمة لسنة الاساس	المستهدف		
						2023	2024	2025
تعزيزودعم تنافسية القطاعات الاقتصادية	التنمية الصناعية	• غرف الصناعة والتجارة • وزارة النقل • مؤسسة المواصفات والمقاييس • المؤسسة العامة للغذاء والدواء • وزارة التخطيط • وزارة الطاقة • شركة بيت التصدير • المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية • وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة • وزارة البيئة • وزارة العمل • وزارة الخارجية • المجلس الاقتصادي والاجتماعي لوزارة الصناعة والتجارة والتموين • الشركة الأردنية لضمان القروض • صندوق دعم البحث العلمي • المنظمات الدولية: ○ WTO ○ جامعة الدول العربية	نسبة تنفيذ السياسة الصناعية 2023-2025	2023	-	اقرار	100% من برامج العام	100% من برامج العام
	وحدة إدارة برامج صندوق دعم الصناعة		عدد الشركات المستفيدة من برامج صندوق دعم الصناعة	2023	-	266	266	266
			قيمة الاستثمار للشركات المستفيدة من برامج صندوق دعم الصناعة	2023	-	4 مليون دينار	4 مليون دينار	4 مليون دينار
			تأمين فرص عمل في اطار الشركات المستفيدة من برامج صندوق دعم الصناعة	2023	-	1666 فرصة عمل	1666 فرصة عمل	1666 فرصة عمل
			نسبة الزيادة في صادرات الشركات المستفيدة من برامج صندوق دعم الصناعة	2023	-	%3	%3	%3
	السياسات التجارية،		نسبة متابعة التزامات الأردن مع المنظمات الدولية	2019	%100	%100	%100	%100
			نسبة حل الصعوبات التي تواجه التبادل التجاري مع القطاع الخاص	2019	%100	%100	%100	%100
			نسبة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتصدير	2023	-	100% من برامج العام	100% من برامج العام	100% من برامج العام
	السياسات الاقتصادية		نسبة تنفيذ برامج تدريبية للمرأة في القطاعات الاقتصادية	2023	-	100% من برامج العام	100% من برامج العام	100% من برامج العام
			نسبة النمو في الصادرات الصناعية	2021	4.8 مليار دينار	%5.21	%5.21	%5.21
	التجارة		نسبة تنفيذ استراتيجية التجارة الالكترونية	2023	-	إقرار+ 8%	%76.9	%15.4

		○ منظمة التعاون الإسلامي ○ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ○ الاونكتاد • البنك الدولي • المانحين • اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة						
تعزيز المخزون الاستراتيجي	المخزون	• وزارة المالية • وزارة النقل • وكلاء توريد الحبوب • متعهدي النقل	مدة كفاية المخزون من القمح	2021	18 شهر	10 شهر	10 شهر	10 شهر
			مدة كفاية المخزون من الشعير	2021	12 شهر	8 شهر	8 شهر	8 شهر
			حجم السعات التخزينية للقمح والشعير	2022	1.6 مليون طن	2.1 مليون طن	2.3 مليون طن	2.3 مليون طن
رفع كفاءة آليات الرقابة على الاسواق وحماية المستهلك	حماية المستهلك	• ديوان التشريع والرأي • المؤسسة الاستهلاكية المدنية • المؤسسة الإستهلاكية العسكريه • مجلس حماية المستهلك • غرف الصناعة والتجارة • النقابات: ○ نقابة تجار المواد الغذائية ○ نقابة المخابز والحلويات ○ نقابة المطاعم	نسبة رضى متلقي الخدمة والمستهلكين عن خدمات حماية المستهلك	2020	90.8%	92%	94%	96%
			تعديل تشريعات حماية المستهلك	2023	-	%100	-	-
			نسبة وعي المستهلكين والتجار بتعليمات حماية المستهلك	2022	70%	75%	80%	85%
	مراقبة الاسواق		نسبة رضى متلقي الخدمة والمستهلكين عن خدمات مراقبة الاسواق	2019	87.8%	90%	92%	94%
			نسبة التزام السوق	2022	92%	93%	94%	95%
			نسبة الاستجابة لأسعار ومدى توفر السلع الاساسية	2022	100%	100%	100%	100%
تعزيز بيئة الاعمال	المديريات مقدمة الخدمة + تكنولوجيا المعلومات	• وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة • دائرة مراقبة الشركات • امانة عمان • وزارة البيئة • وزارة الإدارة المحلية • البلديات • وزارة السياحة	نسبة التحسن في رضا متلقي الخدمة عن الخدمات الالكترونية	2021	78.6%	78.8%	79%	79.2%
	حماية الملكية الصناعية		نسبة نمو براءات الاختراع المسجلة	2021	166	%0.015 (3 براءات)	0.015% (3 براءات)	%0.02 (4 براءات)
	تطوير الأداء المؤسسي		نسبة رضا متلقي الخدمة الاجمالية	2021	88.2%	%88.4	88.6%	88.8%

	لجنة تصنيف وإدارة البيانات الحكومية	• ديوان التشريع والرأي • وزارة التربية والتعليم • وزارة التنمية الاجتماعية • المؤسسة العامة للغذاء والدواء • هيئة الاعلام • المانحين • مجلس البناء الوطني • اللجنة العليا للتفتيش • اللجنة الأولمبية • منظمة الملكية الفكرية WIPO	نسبة نشروتصنيف البيانات المفتوحة على بوابة الحكومة الالكترونية (المجموعات المعتمدة من قبل لجنة تصنيف وإدارة البيانات الحكومية)	2021	100%	%100	%100	%100
	وحدة الرقابة والتفتيش على الانشطة الاقتصادية		نسبة رضى قطاع الاعمال عن تقليل التداخل والازدواجية في عمليات التفتيش	2022	%46.1	%51	%55	%60
	المنافسة		اصدارتعليمات المنافسة المعدلة	2023	-	%100	-	-
	السياسات الاقتصادية		اطلاق نظام التسجيل الإلكتروني الموحد	2021	%40	%40	%10	%10
رفع كفاءة الأداء المؤسسي	تطوير الاداء المؤسسي	• وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة • ديوان الخدمة المدنية	نسبة تنفيذ وثيقة الابداع والابتكار	2023	-	%33	%33	%33
	الموارد البشرية		نسبة التحسن في أداء الموظفين	2021	%0.1	%0.1	%0.2	%0.3